هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

مؤيد نعمة

العقوبات الاقتصادية وفضيحة الأمم المتحدة

بقلم : ألبان غريش
ترجمة : فضيلة يزك

لقد كانت العقوبات الاقتصادية هي الفضيحة الأكثر وضوحاً في كل ما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة التي دمرت العراق ، لكن لا أحد يعاقب على هذه الجريمة.

لقد أثارت فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء سخط الكونغرس الإمريكي. فمنذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٣، وبرنامج النفط مقابل الغذاء كان الذريعة التي مكنت صدام حسين من اختلاس مئات الملايين من الدولارات. وقد اعترفت مجموعة من موظفي الأمم المتحدة ومن بينهم بينون سيفان . الرجل المسؤول عن البرنامج . بأنهم قاموا بأختلاس أموال طائلة.

لكن هناك شيئا واحدا يجب قوله في البداية : يوجد كم هائل من الوثائق التي تتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء منذ عام ١٩٩٦، وهي تحتوي على معلومات ذات صلة بالموضوع، وبضمنها قوائم بكل الفقرات التي زود بها العراق. هذه القوائم نظمت بدقة بالغة من قبل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن في الأمم المتحدة، شأنها شأن كل التفاصيل التي تخص التعاملات التجارية مع العراق. فلا يمكن ان يتخذ قرار دون مصادقة امريكا التي تقر مع بريطانيا العقود التي تصل مبالغها الى ملايين الدولارات على أساس ان منتجات معينة قد تستخدم في انتاج اسلحة الدمار الشامل . الاسلحة التي نعرف الآن انها كذبة ابتدعها ولفقها خيال المخططين الأمريكيين. لقد خضع البرنامج لرقابة شديدة ، فإن كانت هناك خروقات، فإن أمريكا تتحمل في الأقل مسؤولية مماثلة لمسؤولية الأمم المتحدة.

ولا ينبغي لنا ان ننسى عشرات الملايين من الدولارات التي اختلسها المجتمع الدولي عن طريق لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة في جنيف، والتي تتلاعب بها واشنطن بشكل كبير، بحجة أولئك الذين يعانون بالنتيجة من الغزو العراقي، فتضيف لها اللجنة نسبة ٣٠٪ من النفط العراقي لغرض "التعويضات" للضحايا الذين افقرهم الغزو أمثال شركات النفط الكويتية. لقد تم الأتفاق على دفع ٢٠٠ مليون دولار في وقت متأخر جداً في نيسان من هذا العام، بعد سقوط صدام، أي في الوقت الذي يطالب فيه العراق بأعفائه من الديون.

لكن لم تنظم لجنة للاستفسار والتحري عن الفضيحة الواضحة للجميع : لقد فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق في اب ١٩٩٠ وفوق كل ذلك ، استمرت حتى بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١، هذه العقوبات كانت لها نتائج مدمرة على البلد وستكون حملاً ثقيلاً يرهق كاهله لفترة طويلة قادمة.

بينما تحاول وسائل الإعلام باستمرار لفت الانتباه للصعوبات التي يواجهها العراق في الحصول على الغذاء والتجهيزات الطبية . حتى بعد ان بدأ برنامج النفط مقابل الغذاء في ١٩٩٦ . وتغاضوا عن تأثير العقوبات على المجتمع العراقي.

لقد تم تدمير البنى التحتية للدولة على الرغم من براعة وابداع المهندسين العراقيين. فالخدمات الأساسية والوزارات ومحطات الطاقة ومياه الشرب جميعها اصبحت في وضع خطير جداً. وانتشر الفساد في المجتمع، واستشرت الجريمة. فسكان بغداد الذين كانوا لا يغلقون أبواب منازلهم أبداً، بدأوا الآن بتحصينها بالحواجز والأسلاك. عندما غزت أمريكا العراق كان العراق يحتاج إلى دفعة بسيطة ويصبح دولة تقتات على الحشرات لينهار بعدها كلياً.

لقد أثرت العقوبات في التركيبة السكانية أيضاً، فبدأت هجرة الطبقة الوسطى قبل عام ١٩٩١ عندما هرب الناس من الحكم الدكتاتوري الذي ساهم في أسراعها بالهجرة، ليفرغ العراق من المديرين والإداريين، فتعطل نظام التعليم الذي كان يشمل جميع الشباب في البلد، وترك الأطفال مدارسهم لغرض العمل ومساعدة أسرهم، مما ادى الى ظهور جيل من الأميين، وأصبحت العلاقات أو الأتصالات الأكاديمية مع الدول الاخرى أمراً بالغ الصعوبة. فرزح العراق تحت وطأة هذه الظروف لمدة ١٥ عاماً، ولايبدو انه سيتخلص منها.

فلماذا إذن فرضت العقوبات؟ وقد ادرك الجميع انها لم تكن لتعاقب قائد النظام، ولم تكن لأضعاف قبضته التي تمسك بخناق الشعب : ان ادخال نظام الحصة التموينية مكن حزب البعث من الاستمرار بمراقبة كل فرد، في نظام يمكنه ان يبقيهم على قيد الحياة لبضع سنوات. لكن العقوبات الأقتصادية توضح المشاكل التي تواجه الآن إعادة أعمار البلد. وتنامي هذه المشاكل لم يظهر بشكل مقاومة مسلحة فقط، لكن بشكل دولة خربت فيها البنى التحتية تماماً.

هناك عامل أخر ، يجب ان لا نستهين به، هو تعيين امريكا لتحتكر عقود إعادة الأعمار، فلجعل أجهزة الطاقة الكهربائية تعمل مرة ثانية فان ذلك يعني أشتراك شركة سيمنس وشركة أي بي بي والشركات الألمانية والسويدية التي عليها ان تنشئ شبكة الكهرباء العراقية الحديثة. وفي حالة أنشاء منظومة الهاتف ستحتاج الى مساعدة من شركة الكاتيل الفرنسية التي نصبت الشبكة وتعرف مساحة الأرض التي أقيمت عليها وظروف أنشائها. لكن يبدو ان واشنطن مشغولة بمعاقبة أوربا القديمة . وتأمين العقود الرابحة لعدد من الشركات التي كانت تمول الحزب الجمهوري.

لقد تسببت العقوبات الاقتصادية بموت مئات الألاف من المدنيين، وما هو أكثر من ذلك، فقد زعزعت استقرار أحدى الدول الرئيسة في المنطقة. لكن من سيحاكم على هذه الجريمة؟ وأية لجنة ستقوم بكتابة تقرير عن هذه الأخطاء؟ ومن سيضمن ان إمريكا وبريطانيا سوف لن تختارا طريقة فرض العقوبات الاقتصادية على اي بلد ومعاقبة كل أبناء شعبه بسبب جرائم زعمائه؟

❖ألبان غريش : محرر في جريدة الليموند دبلوماتيك الفرنسية

عن : الجارديان

آباء بغداد المتهاوون

بقلم : جوزيف ايليس
ترجمة : كاطع الحلفي

اشار الفيلسوف الانكليزي الكبير (الفريد نورث وايتهيد) ذات مرة الى ان هناك فقط حالتين في التاريخ تصرفت فيها القيادة السياسة للامة المنبثقة وفق التوقعات المعقولة للناس. الحالة الاولى ظهرت في روما تحت حكم القيصر (أغسطوس) والثانية في الولايات المتحدة تحت حكم نخبة من الساسة اطلق عليهم الآباء (المؤسسون).

اما التوقع من العراق وزعمائه في تلبية متطلبات ذلك المعيار الادائي فهو يتطلب الكثير على ايسر طرح.. وبكل تأكيد فإن الامر سيكون ضربا من الاعجاز لو شهدنا نسخة عراقية طبق الاصل من نسخة (جيمس ماديسون) الذي ينظر اليه عموما بأبي الدستور الامريكي حيث يحل في هذه النسخة التناغم المتناسق محل الاصوات والضجيج غير السار في بغداد وحيث يتصارع المندوبون مع العقبات في مسودة الدستور.

غير انه والحق يقال حتى (ماديسون) سيكون تحت الضغط الشديد لو استخدم عمله السحري في العراق ذلك انه سيعمل تحت اعباء تاريخية اكثر من أية مسألة مستعصية واجهها الاباء الامريكيون المؤسسون قط.

فأولا ليس هناك من (جورج واشنطن) ليغدق الشرعية على المداولات في بغداد. لقد كان حضور (واشنطن) في رئاسة المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا ١٧٨٧ مصدر مصداقية فورية لواقع الجلسات. لقد ادخل في صلب المهمة صيته الهائل كبطل لحرب الاستقلال وصاحب سجل ثوري لا يضاهى. وليس في العراق من شخصية كتلك، ذلك ان صدام حسين اطاحت به القوات الامريكية والتحالف بدلا عن حدوث ذلك في انتفاضة شعبية من العراقيين والتحالف ونتيجة لذلك ليس هناك من فرصة لانجاب (واشنطن) كشخص يجسد التطور ضمن رحم الامة العراقية من واقع قيادته زمن الحرب. بل ان جميع الزعماء السياسيين العراقيين لم تفرزهم الحرب كقادة.

وثانيا ان صنع امة امريكية بالتعريف الصحيح لم يتم الا بعد سبع سنوات من الظفر بالاستقلال ان الحكومة الانتقالية بموجب مواد الاتحاد سمحت للمؤسين بتأجيل المسائل الخلافية المتعلقة بالسيادة الوطنية حتى وقت لاحق. وقد يقرر العراقيون اتباع المثال الامريكي في هذا الصدد ليكون خيارهم في الوقت الحاضر اتحادا من الشيعة والاكراد والسنة.. غير انهم تحت ضغوط هائلة للتعجيل في المواعيد السياسية المجدولة يمارسها المستشارون الامريكان الذين يخشون ان الاتحاد المجرد سيؤدي بسرعة الى قيام حرب اهلية.. ان المؤسسين الامريكيين لم يواجهوا ضغوطا مشابهة وانه على الرغم من ان القوات البريطانية ظلت متمركزة وهي تثير الحذر والترقب الا انه ليس هناك ما يمكن مقارنته مع الجيش الامريكي المحتل للعراق الذي يقلب حساباتهم رأسا على عقب.

وثالثا ان المؤسسين الامريكيين كانوا يستفيدون من اجماع شعبي واسع حول القيم الجوهرية التي يجب ان تستند عليها الجمهورية المستقلة حديثا. لقد كانت كلمات (توماس جيفرسون) الشعرية في اعلان الاستقلال تفسح مجالا واسعا امام عدم الاتفاق السياسي واغلبها ينصب على العبودية غير انه ليس هنا من شأنية بخصوص كون الجمهورية الامريكية دولة ليبرالية تسطع فيها حقائق الحريات الفردية والحرية الدينية والمساواة في ظل القانون. ولا يوجد مثل هذا الاجماع في العراق حيث يظهر فيه الصراع بين قيم الاسلام في الماضي والقيم الحديثة مصدر تباعد في الوصول الى حل وسط جاعلا من الخلاف المركزي غير قابل للتفاوض.

ونتيجة لذلك وحتى لو انشأنا بصورة اعجازية مكانة للوقت تعيده الى الوراء لتأتي بالمؤسسين الامريكان لتقديم المشورة للقيادة العراقية فلن يؤدي ذلك الا الى فرق قليل في النتيجة.

ان فرضية كون الصحارى العراقية ارضا خصبة لنمو بذور "الجفرسونية" في العراق قد اضحت وهما . ان هذا الوهم يتكشف الان امام العالم قاطبة ليرى من خلاله الزعماء العراقيين وهم يتصارعون مع المهمة التي فرضت عليهم كيف يمكن ان تكون هناك دولة عراقية موحدة في الوقت الذي ما كان ولم يكن فيه حتى اليوم شعب عراقي موحد؟

نعلم الان انه ليس هناك من اسلحة بايولوجية او كيمياوية او نووية في العراق تهدد الامن الوطني الامريكي. غير انه توجد هناك ان شئت القول اسلحة دمار شامل مدفونة في بطن الظروف التأريخية للشرق الاوسط التي تجاهلناها على حساب المخاطر. ان هذه الاسلحة مزروعة في اذهان الدوائر الدينية والقبلية والعرقية المكونة للشعب العراقي. انها الان في مرحلة عملية الانفجار.

عن : لوس انجلوس تايمز

الارهاب و الحريات المدنية في بريطانيا

ترجمة فاروق السعد

في اعقاب تفجيرات القطارات و الباص في لندن، يعتقد رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، بان قوانين حقوق الانسان الاوربية تمنع بريطانيا من التعامل مع داعمي الارهاب. و لكن العقبة الحقيقية تقع قريبا من البيت.

مالذي يدفع الانسان الى ان يصبح انتحاريا؟ منذ فترة طويلة قبل الهجمات التي اودت بحياة ٥٢ شخصاً في لندن يوم ٧ تموز، كان لدى قوات الامن البريطانية صورة واضحة في اذهانهم. فالشخص الذي قد يشرب البيرة، او يلعب كرة القدم، يطارد الفتيات و يحيا حياة لا تتميز عن حياة معظم الشباب البريطاني يشرع في النظر من حوله باحثا عن شيء ما يحتوي على الغرابة. في تلك النقطة، نراه يقع تحت تاثير امام يحظى بالجاذبية و التميز، الذي يشكو من سوء المعاملة التي يتلقاها المسلمون في جميع انحاء العالم ويقترح طريقا مستقيما للتصرف الذاتي. و هو في النهاية قد يستقل طائرة الى اسرائيل او قطار الى لندن، بنية قتل اكبر عدد ممكن من المدنيين. ان محاولة منع الدوافع الثائرة من الترسخ هو امر صعب على الاباء، ناهيك عن الحكومة. لذا فان حكومة العمال تحاول بدلا من ذلك قمع الاشخاص الذين يوحون بالارهاب. ان العديد من هؤلاء الاشخاص، كما ترى، مولودون في الخارج، لذلك فان الدولة لابد ان تكون قادرة على التعامل معهم، دون التعرض للحريات التي يتمتع بها المواطنون البريطانيون. كان ذلك هو الدافع وراء الخطة التي عرضها جارلس كلارك، وزير الداخلية، لتحدي ما يعتبر سلوكا غير مقبول من قبل المسلمين في بريطانيا. كما كانت ايضا وراء الخطة ذات الاثنتي عشرة نقطة التي اعلنها توني بلير، رئيس الوزراء في ٥ آب، في الوقت الذي كان فيه السير كلارك في اجازة، و قبل ان يتجه الى الساحل. ان اجندة السيد بلير واسعة و مبهمة. فهي تتضمن تسريع عملية تهجير المتطرفين المولودين خارج انكلترا، وتوسيع اقتراح منع تشجيع الارهاب ليشمل الاشخاص الذين يمجدون او يبررون الارهاب في اي مكان من العالم، وعقد جلسات استماع قبيل المحاكمة للسماح باقرار الادلة الحساسة(ان ذلك قد تم تبنيه فعلا "محاكمات سرية")، ومنع بعض المنظمات الاسلامية في بريطانيا، وغلق بعض دور العبادة المثيرة للمشاكل. كان ذلك اكثر مما يكفي لاثارة الرعب في محبي الحرية." ان مجرد عقد حوارات لطلبة الجامعة حول مشروعية اللجوء الى السلاح يمكن ان يشملك ذلك"، كما يقول شامي جاكراباتي، مدير "الحرية" ، وهي مجموعة ضغط. و لكن المدعي العام رفع من درجة الحرارة بصورة اكبر، بالاعلان عن ان الائمة المتطرفين قد يتهمون بالخيانة، و هي جريمة قديمة في القانون الانكليزي تعود الى المرحلة التي كانت فيها ممارسة الجنس مع محظية الملك تعد جريمة كبرى. ان جانباً من ذلك هو ذات طبيعة سياسية. " ان كل ما قاله رئيس الوزراء سيرحب به من جانب المحافظين" كما لاحظ ادوارد كارنير، وزير داخلية الظل في حزب المحافظين المعارض. كانت فكرة الخيانة قد احبطت بسرعة، رغم ان ذلك لم يحدث قبل ان تثر بعض العناوين الرئيسة. و لكن اصرار السيد بلير على ان" قواعد اللعبة في تغير" اضافة الى الشكوك التي تثار من ان النظام القانوني البريطاني قد يكون اقل تسلحا في التعامل مع المتطرفين الاسلاميين مما هو الحال في البلدان الاوربية الاخرى، قد ترك الحكومة تبحث عن طرق لجعل بريطانيا تبدو اكثر شبها بفرنسا. يمتلك الفرنسيون كل الخبرة عن التطرف الاسلامي - لقد كانوا يشعرون بالانزعاج منذ امد طويل من ما يرونه تسامحا زائدا مع التطرف الاسلامي في بريطانيا. لقد وعدت الحكومة الفرنسية باصدار قانون جديد ضد الارهاب خلال نهاية هذا الشهر، مخصص لتشديد الطرق التي تبنتها في السنوات الماضية. و طبقا للسيد بلير، فان الخطوة الاولى باتجاه المزيد من التشدد في بريطانيا هي في الالتفاف حول قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٨، وهو امر غريب، لان الاعضاء الاخرين للمجلس الاوربي ملتزمون ايضا بلائحة حقوق الانسان الاوربية(التي لعب الخبراء البريطانيون دورا كبيرا في صياغة مسودتها). رغم ان السيد بلير يقول إن الفقرة ٣، التي تمنع التعذيب، تجعل من الصعوبة تهجير الاشخاص غير المرغوب فيهم الى بلدان يمكن ان تقتلع فيها اظفار اقدامهم ، وان ذلك لم يمنع البلدان الاخرى التي وقعت على الميثاق من القيام بذلك. اذن ماهي مشكلة بريطانيا؟ اولا، رغم ان الميثاق هو نفسه في كل مكان، الا ان النظام القانوني البريطاني العدائي يعني بانه يعمل بصورة مختلفة هناك. فالمدافعون يمتلكون تقليديا الحق في الاستئناف في عدة مراحل من العملية القضائية. وهذا يجعل من طلبات الاستئناف ضد التهجير مطولة ومكلفة. في عام ٢٠٠١، تطلب الامر معدل ثمانية اشهر لتهجير احد الاشخاص الى بريطانيا، و لكن العملية تطلبت ١٨ شهراً لارسال شخص ما في الاتجاه الاخر. كما ان جلسات الاستماع للطعن تكلف ما يقارب ٢٢٣٠٠٠ دولار. ان محاولة جرت قبل سنتين لتعقب العملية لم تغير من طبيعتها العنيدة كثيرا. وعلى العكس،في فرنسا، فان تهجير المشكوك فيهم الى بلدان لا تمتلك تاريخا جيدا في الالتزام بحقوق الانسان لا تثير الا القليل من الضجة. فحقوق الاستئناف مقيدة كثيرا كما ان المجرمين قد لا يكونون قادرين على الاستئناف الا بعد مغادرتهم البلاد، حيث يكون فيها الامر متاخرا جدا. " غالبا ما تعيد شخصاً ما الى الجزائر و هذا آخر ما تسمعه عنه" كما قال سليف ولكر، الذي يدرس قوانين الارهاب في جامعة ليدز.ثانيا، تمتلك بريطانيا تقاليد عريقة في ايواء المتطرفين، وهو ما يعكسه القانون. كانت لندن الفكتورية مكانا رائعا للمتطرفين الاجانب للشروع في عمل ما- سواء ان كانوا من نوع العلماء مثل كارل ماركس، الذي خطط للاطاحة بالراسمالية اثناء قراءته في المتحف البريطاني، او مليشيات مثل جوهان موست، فوضوي المانيا الذي سمح له بالتجوال في الشوارع رغم الدعوة الى الشعار" علم الحرب الثورية". ان القوانين القديمة في حرية الكلام، وتخفيف الرقابة ونقص التمييز القانوني بين المواطنين و غير المواطنين قد اغرت مساندي المؤتمر الوطني الافريقي و المتطرفين الاسلاميين على حد سواء. لو ان الحكومة ارادت فعلا ان تقلب ذلك التقليد، فانها ستحتاج الى تشريعات شاملة. وهنالك خيار مباشر آخر هو الحصول على موافقات من البلدان الاجنبية لعدم الحاق الاذى باي شخص يتم ترحيله من بريطانيا. هنالك بالفعل اتفاقية واحدة مع الاردن، و هنالك محاولات للحصول على تعهدات من بلدان اخرى. في ١١ آب، اعتقلت الشرطة اجانب في جنوب شرق انكلترا و وسطها، على امل تهجيرهم. سيكون ذلك اول اختبار حول كيفية رد الفعل من جانب القضاة على غطرسة بلير. و على اية حال ان كل ذلك لا ينفع كثيرا عندما يكون المذنب بريطاني الولادة. فبالنسبة لهم، تقترح الحكومة استخدام المزيد من اوامر السيطرة- وهي وسيلة قانونية جديدة تحرم الاشخاص من بعض الحريات بدون ان يلاحظوا ذلك فعلا. قال السيد بلير ايضا إن الحكومة قد تنظر في مسالة تجريد البريطانيين الطبيعيين من المواطنة ان هم ساندوا الارهاب. ان ذلك صعب من الناحية العملية: ما لم يمتلك شخص ما جنسية مزدوجة، فان الغاء حق المواطنة يعني تحويلهم الى اشخاص بدون بلدان. اقترح البعض أن موجة الاعلانات، مقرونة بنقص التفاصيل حول الكيفية التي يمكن ان تعمل فيها، كان الهدف منها في الحقيقة ارعاب المتطرفين. ان كان الامر كذلك، فقد تفعل تلك الاجراءات فعلها. ان عمر بكري محمد، الامام السوري المولد الذي يمكن ان تطاله القوانين الجديدة، غادر مؤخرا بريطانيا لزيارة امه. قال للصحفيين بانه سيعود(ليس لغرض زرع الارهاب، بل لغرض اجراء عملية جراحية للقلب في المؤسسات الصحية الحكومية). و في ١٢ آب، على اية حال- بعد اعتقال السلطات اللبنانية السيد محمد لفترة قصيرة- قالت السلطات البريطانية بانه سيمنع من العودة لان وجوده لم يكن فيه " نفع للخير العام".

عن : الايكونوست